دراسات مختارة من موسوعة كمبريدج الجديدة لتاريخ العصور الوسطى جـ١

جورج شيبيلريتير: بنية الكنيسة وتنظيمها

8/15/2016

ترجمة: أ.د. عبد العزيز رمضان

Electronic edition

Cairo 2016



الدراسة الثالثة

بنية الكنيسة وتنظيمها

جورج شيبيلريتير

Georg Scheibelreiter

مقدمة

بحلول أواخر القرن الثالث، وقتما بدأت جماعة المؤمنين المسيحية تتعرض لاضطهاد شامل، كانت هذه الجماعة قد أحدثت فعليا داخل الإمبراطورية الرومانية الصيغ الأساسية للتنظيم الكنسي. ففي العقد الأول من هذا القرن نرى في مؤلف ترتوليان Tertullian المؤشرات الأولى لصلة ما جمعت بين المسيحية والنظام القانونى الروماني، فضلا عن محاولة للمواءمة بين المعتقد المسيحي والفلسفة المعاصرة في كتابات كليمنت السكندري Clemens of Alexandria وأوريجن Origen. إلا أن ثمة صراعات حادة مع الدولة حول استقلال الكنيسة وحكمها الذاتي بدأت تندلع خلال فترة قسطنطين. فرغم أن بنية الكنيسة المحررة حديثا كانت في طريقها إلي التشكل بوضوح خلال هذه الفترة، إلا أنه لم يكن في الإمكان تجاهل ما حققته الكنيسة من تقدم في النصف الشرقي من الإمبراطورية الرومانية. فهناك كانت ثمة إمكانية لبناء المسيحية باستخدام المقومات الاقتصادية والإدارية للثقافات الأقدم، ومن ثم سرعان ما بلغت مستوى فائقا من التنظيم. وفي الغرب لم تكن الظروف تبشر إلا بقدر أدنى من النجاح، فالحضارة لم تتقدم إلي هذا الحد، فضلا عن كونها تعرضت منذ البداية لهجوم جزئي من الوثنية والبربرية، وهي هجمات لم تستطع التغلب عليها إلا ببطء شديد. ولم تكن ثقافة البحر المتوسط المدنية بذات درجة القوة في الغرب، ولذلك افتقرت الكنيسة إلي قاعدة يمكنها أن تشيد عليها بنية تحتية كاملة. وحتى القرن السادس كانت الكنيسة في الغرب مستغرقة في حل مشكلات أساسية. إلا أن هذه المهمة أُعيقت بانحلال الإمبراطورية الغربية الموحدة إلي كيانات بربرية منفصلة كان على قادتها أن يتحولوا بشكل

مبدئي إلي الكاثوليكية. وقد أطال ذلك من عمر المرحلة الانتقالية في تطور الكنيسة من مجرد فرقة دينية مضطربة، وفاعلة نسبيا، إلي مؤسسة ذات فروع عدة. وهي المرحلة التى استمرت حتى انتهاء القرن السابع، وشهدت ضياع كنيسة أفريقيا، فائقة التطور والنفوذ، واضطرار مسيحية غرب أوروبا عمليا إلي تقديم بعض التنازلات لقاء العقليات الكلتية والجرمانية.

ويظهر تطور البابوية ما بين عامي ٥٠٠م و٧٠٠م كثيرا من الإشكاليات: الخلافات المتواصلة داخل بلدية روما، والصراعات مع القوط الشرقيين واللومبارديين، فضلا عن تبعية مذلة في الغالب لإمبراطور القسطنطينية الذي وضع البابوية في مركز دفاعي. ورغم أن الكنائس الجديدة في الممالك البربرية نمت تحت مظلة سيطرة روما، إلا أنها كانت أكثر ميلا نحو ملوكها. ولم تغدو روما أكثر فاعلية إلا مع البابا جريجوري الكبير Gregory the Great (٥٩٠-٦٠٤م) فصاعدا، وهو التطور الذي سيتواصل عبر القرن السابع.

ورغم أن بنية الكنيسة صيغت وفق نموذج علماني، إلا أن ذلك لم يحدث في كل مكان أو بنفس القدر. فقد استدعت التحولات الاجتماعية والسياسية تأهيل موظفي الكنيسة. فثمة أخطاء كبرى صارت واضحة في تنظيم الكنيسة ودفعت في اتجاه ظهور القساوسة الذين لم يبدأ نفوذهم، في بعض مناطق أوروبا، إلا في القرن الثامن. وقد عُقدت كافة المجامع الكنسية الكبرى، التي وُظفت كميدان لاختلاف الآراء وكمسرح لتطور الكنيسة، في الشرق اليوناني ولم تقحم نفسها في شئون مسيحية الغرب المتواضعة إلا بشكل هامشي. مسيحية نُسجت فيها حياة الكنيسة عبر خيوط ممالك مستقلة اقتصرت قضاياها الخلافية على رسامة أناس غير ملائمين. ففي القرن السادس صار رجال الأساقفة يحظون بمستقبل في الحياة العلمانية وباتوا على نحو متزايد موظفين لدى الملوك البرابرة وممثلين للطبقة النبيلة في الحكم المحلي. وقد أثبت التبتل كونه معضلة حقيقية في وجه متطلبات أي تحول جذري أو ممارسات معاصرة طارئة، وكشف عن أول تصادم جوهري مع مواقف الشرق. لقد ظلت القضية برمتها ترتبط بنفوذ الأكليروس على القانون بعد أن افتقروا إلي القدرة على حماية امتيازاتهم القديمة أبان العصر الروماني المتأخر. وبأية حال، فقد خلق

الأكليروس، وبدعم من المجامع المحلية، مكانة خاصة لنفسه، وإن لم يكن من السهل دوما إدخالها حيز التنفيذ.

وقد تطور التنظيم الاقتصادي للكنيسة من إراهاصات بدأت في العصر الروماني المتأخر؛ فقد نما في الشرق في اتجاه نظام متماسك ومكتفي ذاتيا، بينما كان الدعم الاقتصادي في الغرب بالغ الترقيع. وفي القرن السادس حلت نذور الأحاد الإجبارية محل التبرعات الاختيارية، وصارت إعالة الأكليروس تمول من قبل الكنيسة. وفي القرن السابع ظهرت الكنائس المعروفة بـ "الخاصة" *Eigenkirche* وظلت ظاهرة نمطية للمسيحية الغربية حتى الإصلاحات الجريجورية في القرن الحادي عشر.

وبلغت الطقوس الدينية ازدهارها الأول خلال الفترة ما بين ٥٠٠م-٧٠٠م، ونتجت عن تنويعة من الصلوات والخدمات الكنسية كانت قد تطورت في ظل التأثير البيزنطي ودُمجت في أول المجموعات الطقسية الكبرى. وكانت الخدمة الروحية، التي بدأت في الترسخ وقتذاك، في البداية هي الحافظ للعظة الدينية البلاغية. إلا أن ذلك سرعان ما توارى لصالح تبليغ أكثر بساطة لكلمة الرب وبأسلوب أكثر مواكبة لاهتماماتهم الآنية. وقد صاحب ذلك ظهور الممارسات التبشيرية الأولية. وفي القرنين السادس والسابع انتحلت طقوس التعميد والتكفير عن الخطايا صيغة حديثة، تمثلت في تعميد الأطفال وظهور التكفير الذاتي والاعتراف السري.

ومع ظهور الديرية في القرن السادس، اصطبغ جانب مهم من نمط الحياة المسيحية في الغرب بالصبغة المؤسسية. وصار الخلاف بين الأنماط البندكتية والأيرلندية حول اقتران تأسيس الأديرة بالأسقفية إحدى إشكاليات العصر الكبرى. ومعها صارت ثمة صعوبات واضحة بات على مؤسسة الكنيسة في العصور الوسطى التعاطي معها.

تلك هي الخطوط العامة لتطور الكنيسة في الفترة محل اهتمامنا، وفيما يلي سنتناول كل عنصر رئيسي من عناصر بنية الكنيسة وتنظيمها على نحو أكثر تفصيلا بغية إضفاء مزيد من العمق على هذه الصورة العامة.

البابوية

كانت إنشقاقات أكاكيوس Acacian وقانون الاتحاد Henotikon ميراث القرن الخامس الذي تورطت فيه البابوية حتى نهاية القرن. إذ أدت هذه الخلافات إلي إعلان البابا جيلازيوس Gelasius (٤٩٢-٤٩٦م) الذي أوضح فيه وضعيته داخل الكنيسة وكذلك موقفه من السلطة الزمنية. وقد جلبت تباينات رؤيته للسلطة الأسقفية *auctoritas* والسلطة الإمبراطورية *potestas* إلي معارضة عنيدة من الإمبراطور أناستاسيوس الأول Anastasius I (٤٩١-٥١٨م). على أية حال لم يضع ذلك جيلازيوس في موقف سياسي حرج خاصة وأنه وجد دعما من الملك ثيودريك الذي –كأريوسي- لم يعنيه الأمر كثيرا. وسرعان ما ازداد الوضع سوءً في عام ٤٩٨م بسبب الصراع على الكرسي البابوي (فيما عُرف بإنشقاق لاورينتيوس Laurentian Schism). وفيه تصرف المرشحان للكرسي بطريقة قاسية سياسيا وأضرا بسمعة البابوية على نحو كبير. وبعد وفاة لاورينتيوس Laurentius في عام ٥٠٦م، كان البابا سيماخوس Symmachus مضطرا للبحث عن دعم أكبر في الغرب بسبب موقف الإمبراطور العدائي، لكنه لم يسهم بنصيب في تنصير الفرنجة أو البرجنديين. الكيانات التي ستغدو لها أهمية قصوى في صياغة المستقبل.

ورغم أن البابا هورميسداس Hormisdas (٥١٤-٥٢٣م) سعى إلى التوافق مع القسطنطينية، منهيا بذلك إنشقاق أكاكيوس Acacian، إلا أنه رسخ أيضا علاقة قوية بالكنائس الأسبانية والغالية. ومع ذلك ستلقي الصراعات السياسية واللاهوتية للعقود التالية بالبابوية في حالة شديدة من الفوضى والاضطراب ستفقد خلالها الكثير. وهي الحالة التي ستبلغ ذروتها في عام ٥٥٣م باعتقال البابا فيجيليوس Vigilius على خلفية شقاق "الفصول الثلاثة". ثم جاء الغزو اللومباردي لإيطاليا ليخلق مشكلة سياسية قادت البابوية إلي حافة الهاوية.

وفي ذلك الوقت صار جريجورى الكبير Gregory the Great (٥٩٠-٦٠٤م) حبرا على كرسي البابوية. وكممثل لبابوية ذات نظرة خارجية جديدة، راح يعترف بالإمبراطور كقائد اختاره الرب، إلا أن مفهومه للسلطة المسيحية ذهب إلي أبعد من ذلك. لقد اعتقد أن تنصير

شعوب جديدة ينبغي أن يتبعه أيضا تهذيب من الوجهة السياسية. ومن ثم صار نفاذ الدور الرعوي الكامل محور اهتمام البابوية؛ ولتحقيق ذلك كان من الضرورى إعادة تنظيم إرث كنيسة روما، متبوعا بإصلاحات اجتماعية معينة (منع استغلال الأجراء والإشراف اللصيق على الموظفين وتوفير المساعدة الاجتماعية). كذلك كانت ثمة محاولة لتحسين مستوى تعليم الإكليروس من خلال التدريب العملي، تجلت في وضعه "رعاية القطيع" *Regula Pastoralis*. لقد ربط جريجوري بين تشجيع الديرية ومشروعه التبشيري، وجعل من التقوى مثالا بارزا وجديرا بالثناء بين كافة دوائر المجتمع. وهي عقلية تشي برؤية خاصة عن الهيراركية، ففي الوقت الذي عارض بشكل سلمي لقب "البطريرك المسكوني" Ecumenical Patriarch الذي انتحله أسقف القسطنطينية للتشكيك في أسبقية روما وزعامتها، نعت نفسه بـ "خادم خدام الرب" *servus servorum Dei*.(١)

ورغم أن جريجوري أعاد للبابوية في إيطاليا مكانة لم تكن لتفقدها ثانية بشكل كامل، إلا أن بابوات القرن السابع صاروا معتمدين بقوة على الإمبراطور. فالصراعات حول المونوثيليتية Monothelitism أدت إلي تدخل الإمبراطور، وهو تدخل بلغ ذروته بنفي البابا مارتن الأولى Martin I جبرا في عام ٦٣٣م. وظل التوتر بعد إدانة المونوثيليتية في مجمع القسطنطينية (٦٨٠-٦٨١م)، توتر قاد إلي أزمة جديدة في بابوية سرجيوس الأول Sergius I (٦٨٧-٧٠١م). ذلك عندما تمخض مجمع ترولو Trullanum Council، الذي دعى الإمبراطور جستنيان الثاني لعقده في عام ٦٩٢م، عن شن حرب على الكنيسة الغربية بزعامة البابا، إلا أن اعتقال البابا فشل هذه المرة نتيجة وضع الجيش البيزنطي الحرج في إيطاليا. ويرمز هذا الحدث إلي بداية إنفصال البابوية عن الإمبراطورية البيزنطية وتحولها في اتجاه الكنيسة الغضة في الغرب.

وكانت كنائس الغرب وقتذاك ترسخ معتقدها المسيحي وترنو بأنظارها إلي روما إجلالا بوصفها مدينة بطرس الرسول. وإن كانت كنائس أسبانيا وغالة (فرنجيا) على الجانب الآخر قد اتخذت سبيلا أخرً. فبعد عام ٥٨٧م غدت طليطلة Toledo مركزا أوتوقراطيا للكنيسة الأسبانية وضعفت صلاتها بروما في القرن السابع. وفي ليون Lyons، هدد بخلق زعامة مستقلة بالكامل عن

---

(١) Markus (1997), pp.94-5.

روما كجزء من كنيسة فرنجية مستقلة. إلا أن توسع العرب في أسبانيا، ونهضة الكارولنجيين في فرنجيا من شأنه أن يجنب وحدة كنيسة الغرب شر هذه المخاطر، ويتيح الفرصة لإمكانية تطور المركزية البابوية للمرة الأولى.

وكان وجود بيروقراطية وظيفية للكنيسة متطلبا أساسيا لتحقيق هذه المركزية. وهو أمر فرضته الحاجات العملية للدور الرعوي وإدارة أسقفية روما على السواء. والواقع أن وجود النوتارية([٢]) *Notarii* يرجع إلي فترة الإضطهاد؛ وفي القرن السادس صاروا يؤلفون مدرسة النوتارية *schola notariorum* التي يرأسها الـ *primicerius*.([٣]) ويليه الـ *secundicerius*. وقد اضطلع النوتارية *notarii* بالشئون المدنية الجنائية، وإن وُظفوا أيضاء كسفراء. وكان الـ *primicerius* يلعب دورا مهما في حالة خلو كرسي القديس بطرس أو خلال عملية الانتخاب البابوي.

أما الفئة الثانية من موظفي البابوية فتتمثل في "الحماة" *defensores*؛ وهم في الغالب من العلمانيين والمحامين الذين ظهروا في القرن الرابع كحماة للفقراء. وشكلوا منذ عصر جريجوري الكبير مجلسا (*collegium*) من سبعة رجال، يتولى رئيسهم *primicerius defensorum* إدراة العدالة في كنيسة روما بوصفه المحامي العام لها. ومنذ نهاية القرن السابع كان يتم اختيار النوتارية والحماة من مراتب الأكليروس الأدنى. والأكثر أهمية من هاتين المجموعتين هم شمامسة مدينة روما السبع، الذين شكلوا أيضا "مجلسا"مع قساوسة كنيستها. ولأنهم كانوا في "بؤرة" *cardo* حياة الكنيسة، فقد صاروا يُعرفون باسم "الكرادلة" (وكانوا يُعرفون كشمامسة *diaconi* حوالى ٥٠٠م، ثم كقساوسة *presbyteri* بعد حوالي ٧٠٠م). وبالإضافة لذلك؛ تم ضم أساقفة الأبرشيات المجاورة المشاركين في طقوس البابا الدينية بوصفهم "كرادلة أسقفيين" *cardinales episcope*.

وثمة موظف بابوي أخر ظهر في القرن الخامس، وهو الـ *scrinium*، كانت مهمته إدارة أملاك ومصادر دخل كنيسة روما، وسرعان ما غدا بمثابة القلب للبيروقراطية البابوية. وقد بدأت الإشارة للـ *scriniarii* و الـ *chartularii* منذ زمن جيلازيوس الأول Gelasius I. ومنذ القرن

---

(٢) كتاب العدل أو الموثقون العموميون. (المترجم)

(٣) يعنى الاسم لغويا "مقدم خاتمي ألواح الشمع *cerae*".

السادس خُصصت أجور للقائمين على إدارة أملاك البابوية؛ فظهرت وظائف رئاسة الإدارة المالية التي اضطلع بها كل من الـ *acarius* والـ *sacellarius*. وهي وظائف أُستمدت من نموذج البيروقراطية الإمبراطورية، شأنها في ذلك شأن وظيفتي مسئول الملابس الكهنوتية *vestiarius* والمعلن عن أسماء الضيوف *nomenculator*.

كذلك؛ حاز "المتعهد" the Apokrisiar (*responsalis*) بأهمية كبيرة، وعمل منذ القرن الرابع كمبعوث بابوي في رافنا والقسطنطينية، وقد غدا ذلك عرفا دائما في العاصمة الإمبراطورية بعد عام ٥٠٠م، لدرجة أنه سرعان ما بات وجود أو غياب "المتعهد" الطويل مؤشرا على حالة العلاقات بين البابا والإمبراطور.

وعين جريجوري الكبير نائبا له *dominus* vice كممثل ومندوب عنه بعد رئيس الشمامسة، كما اعتمد على أناس من اللصيقين له كالحجاب *cubicularii*. ولأول مرة تم اللجوء إلي الرهبان للمساعدة في إدارة شئون الحكومة البابوية، وإن اقتصر عملهم كمستشارين *consiliarii* في الشئون ذات الطبيعة المحلية الآنية.

ومع الاهتمام بمسألة الانتخاب البابوي، كان البابا سيماخوس Symmachus (٤٩٨-٥١٤م) قد أصدر بالفعل مرسوما صاغ فيه شروطا معينة فيمن يخلفه مستبعدا باقي أفراد المجتمع من المشاركة في الأمر. ورغم أن هذه القواعد أُبطلت بعد قرن تال، إلا أن مشاركة عامة الناس في انتخاب البابا ظلت مقيدة ومحدودة. وبالإجمال بات ثمة تنظيم كبير للانتخاب البابوي بالمعنى القانوني والطقسي على السواء. فكانت مراسم انتخاب البابا وإجلاسه على عرشه تبدأ في كنيسة اللاتيران Lateran، ويتبعها إعلان البابا في قصر اللاتيران، وخلاله يُرمز إلي توليه الإدارة. وكانت رسامة البابا وجلوسه على كرسي القديس بطرس في كنيسته إيذانا باكتمال هذه المراسم. ومن خلال ذلك يمكن رصد تغير واضح في رؤية أهمية المنصب البابوي؛ فسمو أساقفة روما بات مؤشرا على عالمية البابا.(٤)

---

(٤) Angenendt (1990), pp.43-4.

بنية المطرانيات والأبرشيات

بدأت مؤشرات تقسيم الكنيسة الموحدة إلي أقسام أصغر تتضح منذ القرن الثالث. ثم جاءت التنظيمات التي أقرها مجمع نيقية في عام ٣٢٥م لتستلزم وجود كنائس محلية. ومن المتفق عليه أن بنية الأبرشيات صيغت وفق نموذج علماني، وأن حدود الأسقفيات تشابهت مع تلك الخاصة بالإدارة المدنية، وإن لم يكن ذلك معيارا دائما، فبعض الأسقفيات تركزت على مستقرات لم تكن مدنا، بل وأمكنها أيضا الامتداد أحيانا عبر عدد من المدن. إلا أن الأبرشيات تركز بشكل أساسي على المستقرات المدنية الكبرى.

وكان المطران يمثل رأس الولاية الكنسية، ويحكم من خلال العاصمة المحلية لهذه الولاية. وتضمنت وظيفته ترأس المجمع المحلى وإصدار المراسيم *litterae formatae* التي تخدم الأساقفة كآلية للتحكم والسيطرة. وبأية حال لم يُطبق هذا التنظيم المطراني في كافة المناطق، ففي شمال أفريقيا، مثلا، اضطلع رئيس الأساقفة primate بدور المطران. خاصة وأن كونه أسقف الولاية المعين لفترة أطول جعل منصبه غير مرتبطا بحاضرة أو مطرانية معينة. والمركز الوحيد الذي استثنى من سلطته هو مركز أسقف قرطاجة الذي حمل، مع رئيس أساقفة الولاية الأفريقية، لقب *Primus totius Africae*، واضطلع بعقد وترأس مجمع أفريقيا المنعقد بجميع أعضائه.

وفي إيطاليا، كانت ثمة ترتيبات خاصة، حيث صارت ميلان مقر مطرانية شملت عددا من الولايات المحلية، كحال أكويليا Aquileia. ووُجد داخل هذه الولايات (البندقية Venetia ورائيتيا Rhaetia وإستريا Istria ونوريكوم Noricum) عدد قليل نسبيا من المدن، وقد استحقت ميلان مثل هذه الوضعية الخاصة بحكم مكانتها كمقر إمبراطوري، وأيضا بحكم وضعها الديموغرافي. وبأية حال احتلت روما، التي كفل لها نمطها الرسولي أسبقية، مكانة تفوق هذين المقرين المطرانيين، وحظى حبرها بسيطرة على عشرة ولايات، فضلا عن جزيرتي صقلية وكورسيكا، سيطرة تطابقت مع تلك التي سادت عددا من ولايات الإدارة المدنية في ضواحي إيطاليا.

وفي غالة أيضا، كان تماثل تنظيم الكنيسة مع تنظيم الإدارة المدنية مرئيا بوضوح. ونتج عن نقل مقر واليها (البريفكت) إلي أرليس Arles في عام ٣٩٢م ازدياد أهمية كنيستها على حساب كنيسة ناربوني Narbonne. إلا أن التطور المنتظم لمطرانيات غلة اضمحل نتيجة انقسامها السياسي في القرن السادس.(٥) وقد ادعى كايساريوس من آرليس Caesarius of Arles، بالاستناد إلي سلطة البابا، السلطة الأعلى في كنيسة غالة، ولكنه كفرد ينتمي إلي مملكة القوط الغربيين ثم مملكة القوط الشرقيين لم يستطع حضور مجلس إيباون Epaon الكنسي في عام ٥١٧م أو المجامع الفرنجية.

وفي أسبانيا كان الأسقف المعين لأطول فترة هو الحائز على مركز "الأسقف الكاتدرائي الأول" *prima cathedra episcopates*. ولم يكن ذلك يتضمن بالتأكيد أية سلطة مطرانية حتى القرن السادس. وعقب تحول القوط الغربيين إلي الكاثوليكية، صارت طليطلة عاصمة كنسية وسياسية للمملكة، وهي المكانة المزدوجة التي لم تحظ بها أية مدينة قبلا باستثناء القسطنطينية. وفي عام ٥٨٩م صار أسقف طليطلة، الذي ظل حتى ذلك الحين تابعا لأسقف مطرانية قرطاجة، رئيسا للأساقفة. وعُهد لباقي الأساقفة بالظهور مرة كل عام في كنيسته، وهي الزيارة المعروفة بـ *ad limina*؛ وكان يمكن اختيارهم أيضا من طليطلة، ويستمرون في وظيفتهم أو يُعزلون منها بواسطة أسقف المدينة بناء على أمر من الملك. وبعد عام ٦٥٦م صار أسقف العاصمة أيضا الشخصية الأعلى مقاما في مجمع المملكة، وهو الشرف الذي أُضفي قبلا على أولئك المعينيين لأطول فترة والذين يُعتقد في استحقاقهم له. وقد حدد هذا الوضع القوى غير المعتاد فعليا بنية مطرانية طليطلة، كما عززت علاقتها القوية بالملك من العنصر الزمني في هذه البنية.

وفي انجلترا؛ أدى تراجع الإرساليات التبشيرية الوافدة من روما إلي صعوبة الاحتفاظ بالإدارة المطرانية الجديدة في كانتربورى. وهنا طور رئيس الأساقفة مركزا لم ينتج عن التعاون بين كنائس الأقاليم *comprovinciales* بل صار مؤثرا من خلال السلطة البابوية المباشرة. فقد أرسل البابا لرئيس الأساقفة خلعة الـ *pallium*، التي ترمز إلى منحه الشرعية من قبل روما. وترك هذا

(٥) Heuclin (1998), pp.69-70.

الإجراء الجديد أثره في ظهور اللقب الجديد "رئيس الأساقفة"، الذي انتشر عبر القارة مع المبشرين الإنجليز في القرن الثامن وأسهم في إحياء الإدارة المطرانية المضمحلة بها. وقد عبر مقر "رئيس الأساقفة" عن اتحاد أبرشيات عديدة أصغر، وشجع تشكيل هيراركية خاصة بالكنيسة، وإن حظيت بصلة قوية مع روما.

أما في الشرق؛ فقد انهارت الإدارة المطرانية ليس فقط نتيجة الصعود المذهل لبطاركة القسطنطينية، بل أيضا بظهور ما يُسمى بـ "الأسقفيات المستقلة". ولأن حياة الكنيسة الإمبراطورية راحت تتركز تدريجيا، وببطء، في القسطنطينية، سرعان ما اكتسب البطريرك حق رسامة رجال الدين، وسلطة الإشراف على الوظائف والتعليم. ولأن "الأسقفيات المستقلة" كانت مجرد أبرشيات متواضعة، لم تحظ بأي أساقفة مساعدين، فقد دانت في الغالب بوجودها للخصومات والخلافات السياسية والشخصية. وأدت هذه الظروف إلي السعي لتحديد مكانة الكنائس المستقلة، كما نرى بالنسبة للقسطنطينية في سجل المراتب الأسقفية *Notitia Episcopatum* خلال عهد جستنيان(٦)، أو في السجل الأنطاكي *Notitia Antiochena* في النصف الثاني من القرن السادس.

وطبقا لقانون الكنيسة، كان تقليد الأساقفة وفق قاعدة الانتخاب على يد الإكليروس والشعب. إلا أن ذلك تعارض مرارا وتكرارا مع التشريع الإمبراطوري وقرارات المجامع الكنسية في الشرق. وعمليا كانت إرادة الإمبراطور هي العامل الحاسم في الاختيار، وكانت ثمة شروط تلعب دورا أساسيا في هذا الاختيار، وهي في الواقع شروطا قاسية، أهمها ألا يقل سن الشخص عن خمس وثلاثين سنة، والإقامة الجبرية في الأسقفية وحظر غيابه الطويل عنها. كذلك كان إلزامه بدفع رسوم محددة عند اختياره، كغرامة مسبقة لاحتمال اتهامه بالسيمونية، شرطا مريبا ومجحفا أيضا.(٧)

---

(٦) وبعدها صار هناك ثلاثة وثلاثون مطرانا وست وثلاثون أسقفية مستقلة تابعة لبطريرك القسطنطينية.

(٧) L. Bréheir in: Fliche and Martin (1948), p.538.

وفي كنيسة الغرب أيضا، كان تقليد الأساقفة امتيازا حصريا للملك. وفي الوقت الذي استمر هذا الوضع دون معارضة في ظل حكم القوط الغربيين، أظهر الفرنجة احتجاجا مستمرا ضده. ورغم اعتراف الملك كلوثار الثاني Chlothar II بحقوق وقوانين الكنيسة في عام ٦١٤م، إلا أن ذلك عمليا لم يغير من الأمر شيئا. وظل من غير الممكن تحديد وضع أساقفة فرنجيا داخل فئات الكنيسة ذاتها. ومع اضطلاع الأسقف بوظيفة "الحامي" *defensor*، نال مكانة ذات مسئولية عامة. وقد تطورت هذه المسئوليات في القرن السابع لتشمل جباية الضرائب، الأمر الذي زاد من ارتباط الأسقف وأملاك الكنيسة بالملك. ومن هنا بدأ ينمو تدريجيا نوع من السيادة الأسقفية *dominium*، الأمر الذي جعل من الأكثر ضرورة بالنسبة للملك أن يحظى بنفوذ على شاغلي الكراسي الأسقفية. ومن ناحية أخرى منحت وظيفة الأسقف، في غالة منذ منتصف القرن الخامس، الطبقة السناتورية فرصتها الوحيدة لممارسة نفوذ عام، ومن ثم سرعان ما أدى ذلك إلي تحول وظيفة الأسقف إلي النوع الوراثي تماما. وبالمعني الكنسي، أدى إضمحلال المجالس المطرانية في النصف الثاني من القرن السابع إلي زيادة استقلال المكانة الأسقفية أيضا؛ بحيث صار الأسقف يحكم أبرشيته الأن دون أي معوق تقريبا.

ومن بين موظفي الأسقفية، كانت وظيفة "رئيس الشمامسة" archdeacon هي الأعلى. وتضمنت وظيفته تمثيل الأسقف في المجامع، وإدارة المقر الأسقفي وغيره من مقرات الأسقفية. فضلا عن مسئوليات أخرى كتعيين القضاة والإشراف على رعاية الفقراء وتعليم صغار الأكليروس والإشراف على النظام الروحي والأخلاقي بين الأكليروس وإدارة الأسقفية خلال أي عطلة أسقفية. وقد اقترنت سلطته على نحو كامل بسلطة وتوجيه الأسقف، الذي يختار ممثله من بين دائرة الشمامسة. وغالبا ما كان تقلد هذه الوظيفة العليا، ذات المسئولية الكبيرة، شرطا للحصول على منصب الأسقف ذاته. ولذلك غالبا ما صار رؤساء الشمامسة في غالة (فرنجيا) أعداءً خطرين للأساقفة داخل الكنيسة. ولذلك سعى الأساقفة إلي التخلص من رؤساء الشمامسة مثيري المشاكل برسامتهم كقساوسة.

وكان "كبير القساوسة" archpresbyter في الأصل هو القس الأكبر سنا بين أكليروس الكاتدرائية الذي يحظى بالأولوية في المهام الطقسية. وكان يسبق "رئيس الشمامسة" في هيراركية الرسامة، وإن كان يتلوه كموظف. وكان في الوقت نفسه ممثل الأسقف في وظيفته المقدسة المختار من قبله وبقبول سائر القساوسة. وقد جرت محاولات عديدة وفاشلة لاستبدال رئيس الشمامسة بكبير الكهنة في المنظومة الكنسية.

وحظى الأيكونوموس *oeconomus* بمهمة بالغة الأهمية في الإدارة المالية للأسقفية. فهو في المقام الأول ممثل أملاك الكنيسة أمام القصر، والمشرف على مبنى الكنيسة وصيانته، فضلا عن توفير مخصصات الأكليروس. وبالإضافة إلي ذلك اضطلع أيضا بالإشراف على الأقنان العاملين في أملاك الكنيسة وإدارتهم خلال أوقات العطلة الأسقفية. وكان يتم اختياره عادة من بين الشمامسة. وفي المملكة الفرنجية اضطلع "نائب الأسقف" *vicedominus* بوظيفة الأيكونوموس منذ نهاية القرن السادس. وبالإضافة إلي مسئوليته عن الإدارة الاقتصادية، اضطلع أيضا بمسئوليات في منزل الأسقف ذاته.

وعبر سائر مؤسسات الغرب، أحدث تطورها مخاطر هددت الأبرشيات الشاغرة من الداخل. ففي القرن الخامس كانت وظيفة "الجَارِد" *interventor* أو "المراقب" *intercessor* قد أُستحدثت بالفعل في أفريقيا، ويبدو أنها صارت لأحد إداريي الأسقفية. وبعد فترة وجيزة ظهرت وظيفة "الزائر" *visitator* في غالة وإيطاليا، وعُهد إلي شاغلها بذات مسئوليات "الجَارِد" *interventor* من قبل أحد المجالس الكنسية المطرانية أو المحلية. وتمثلت دواعي تعيينه في احتمالية وفاة الأسقف أو إصابته بمرض خطير أو عزله. وتضمنت وظيفته في المقام الأول النهوض بالشئون الملحة وإعداد بيان مفصل بالأملاك. ويُفترض أيضا اضطلاعه بتنظيم عملية انتخاب الأسقف الجديد. وثمة وظيفة مماثلة ظهرت في أسبانيا خلال القرن السادس، وهي وظيفة "المعلق" *commentator*؛ وعادة ما كان يتم اختيار أحد أساقفة الأبرشيات المجاورة لتوليها. وتشي كافة هذه الترتيبات بضعف كامن في إدارة الأملاك حينما ضاعت السلطة الأسقفية. ومع ذلك اختفى هؤلاء الموظفون في القرن السابع لأنهم لم يستطيعوا الوفاء بمهامهم في المراقبة والإشراف والنظام.

وفي المقابل تطور تنظيم الكنائس في انجلترا بشكل مغاير. ففيها كان من المفترض أن يكون الموظفون الكنسيون من الرهبان. وفي مراكزها الأسقفية تأسست الأديرة الكاتدرائية وظهرت الشخصيات الديرية الخالصة التي كان من الضروري في أي مكان أخر ألا تتداخل أو تختلط بأكليروس الكنائس الكاتدرائية. ولم يكن لهذه الديرية، بعكس أيرلندا مثلا، أي أثر تدميري بل بدلا من ذلك أسهمت في دمج صيغة تنظيمية خاصة للحياة الروحية داخل بنية الأسقفية.

مندوبو البابوية

يُقال أن زينون أسقف أشبيلية (٤٧٢-٤٨٦م)، بوصفه مندوب بابوي في أسبانيا *vicarious papae in Hispania*، اضطلع برعاية القوانين والنظم الكنسية. ويبدو أن ذلك كان إجراءً خاصا واستثنائيا أرادت به البابوية السيطرة على كنيسة مستقلة تقع خارج هيراركيتها. ولذلك عمد البابا هورميسداس Hormisdas (٥١٤-٥٢٣م) إلي الحد من السلطة التي كانت قبلا لأسقف أشبيلية على ولايتي بايتيكا Baetica ولوسيتانيا Lusitania. وفي نفس الوقت؛ تم التأكيد على عدم السماح بتجاوز امتيازات المطارنة، حتى وإن عُقدت المجالس الكنسية بواسطة المندوب البابوي. ولأن الأسقف يوحنا الإيلخي John of Elche عُهد إليه أيضا في عام ٥١٧م بالحفاظ على قوانين المجامع والمراسيم البابوية وتحويل القضايا الكنسية *causae ecclesiasticae* إلي روما، يجد المرء نفسه مضطرا إلي الشك في كون مؤسسة مندوبية البابوية في أشبيلية هي الأخيرة من هذ النوع، والاعتقاد بدلا من ذلك في أن ثمة سلطات خاصة منحها بعض البابوات لأفراد بعينهم. ومع تحول القوط الغربيين إلي الكاثوليكية بعد عام ٥٨٧م، انتهت مندوبية البابوية بنهاية النفوذ البابوي في أسبانيا. ولم يكن منح خلعة الـ *pallium* على ليناندر Leander أسقف أشبيلية (٥٧٩-٦٠٠م) سوي تكريما شخصيا يمثل جزءً من تقاليد أشبيلية، وليس مؤشرا على إحياء المندوبية البابوية.

وثمة وثائق تؤكد وجود مندوبية بابوية في أرليس Arles خلال عامي ٤١٧-٤١٨م، فضلا عن انتظار روما لتقارير حول أوضاع ومشكلات كنسية بها خلال النصف الثاني من القرن

الخامس. وكان من المفترض اضطلاع أسقف آرليس بعقد مجالس كنسية وإصدار مراسيم بخصوص الكتابات الموصى بها لأكليروس غالة، إلا أن ثمة خصومة نشبت مع مطلع القرن السادس بين أرليس وفييني Vienne التي مد أسقفها الشهير أفيتوس Avitus من سلطته في رسامة رجال الدين إلي أراضي آرليس بموافقة من البابا، وهو الخلاف الذي انتهى في عام ٥١٤م بمنح خلعة ال *pallium* على كايساريوس الأرليسي Caesarius of Arles. ومن خلال هذا المنح صار الأخير أشبه بمطران أعلى لكافة ولايات غالة وأسبانيا، التي يحكمها الملك ثيودريك. ورغم سمو منزلة كايساريوس Caesarius الكنسية، إلا أنه آثر التعامل بحذر شديد مع روما؛ فعمد إلي الحصول على قرارات مجلس كنسي غالي يؤكد سلطاته، واضطلع بنفسه بالإشراف على الكنائس الشاغرة. ومثل هذا التصرف لم يكن ضروريا لأي مندوب بابوي، ومن الواضح أنه لم ينبع من قاعدة إجرائية في النظام الكنسي، وإنما من ترتيبات عرضية "بأمر بابوي" *ad nutum pontificis*.

وقد رغب البابا فيجيليوس (٥٣٧-٥٥٥م) في إحياء مندوبية أرليس Arles وفق رغبات الإمبراطور جستنيان. وعلى الجانب الأخر اعترف البابا بلاجيوس الأول Pelagius I (٥٥٦-٥٦١م) بأسقف أرليس كرئيس لأساقفة غالة وممثلا لكنيسة روما الرسولية، إلا أن أسقف ذلك الحين لابد وأن طلب إنعاما بابويا بالمندوبية. وقد بدا واضحا من خطابات البابا جريجوري الكبير أن مطران أرليس كان يُنظر إليه عند بداية القرن السابع بوصفه وسيط خاص للبابا في غالة. فبالإضافة إلي المهام الإدارية العامة التي اضلع بها الأسقف نيابة عن روما، كان من المفترض أن يعمل كممثل للبابا في مملكة الملك شيلدبيرت الثاني Childebert II (٥٧٥-٥٩٦م). إلا أنه لم يكن في مقدوره إلا إصدار تصاريح سفر للأساقفة الأخرين، وإن عُهد إليه بمهمة جديدة تتمثل في رئاسة مجموعة تضم اثنتا عشرة أسقفا تُعنى بشئون العقيدة. ورغم أن البابا ناشد دعم الملك لهذه المؤسسة، لم يكن للمندوبية مستقبلا في فرنجيا، بل أن ثمة شك في مدي ما حظي أسقف أرليس من فاعلية. وستصبح ليون Lyons في القرن السابع السلطة الكنسية القائدة في غالة. ولأسباب جغرافية؛ لم تستطع أرليس الاحتفاظ بدور مركزي في المملكة الفرنجية، التي كانت تتوسع شمالا وشرقا.

ومع امتداد سلطة بطريرك القسطنطينية على إلليريا Illyricum عقب مجمع خلقدونية، باتت المندوبية، التي كانت قد تأسست في سالونيك، في غياهب النسيان عند نهاية القرن الرابع. وعندما منح الإمبراطور جستنيان مدينة مولده *Justiniana prima* مكانة العاصمة المطرانية، نالت هذه المدينة سلطة قضائية على الولايات التي كانت تابعة قبلا لسالونيك بوصفها مندوبية بابوية. ورغم أن البابا فيجيليوس منحها مضطرا هذه المكانة، إلا أن ذلك لم يحدث إلا بناءً على طلب إمبراطوري، كما أن ذلك لم يكن سوى تغييرا في المسمى. فلا يسمع المرء شيئا عن تدخل بابوي في تعيين مطرانها، ولم يحدث أي تغيير حتى عندما اعترف البابا جريجوري الكبير بالمندوبية الجديدة بإرساله خلعة الـ *pallium*. ولم يستطع البابا أن يمارس نفوذا في البلقان إلا من خلال موظفيه الإداريين المتدخلين بين الحين والأخر في المجالس الكنسية هناك. ورغم أن سالونيك أُشير إليها مرتين بوصفها مندوبية بابوية (خلال الفترة ٦٤٩-٦٥٣م/وعام ٦٨١م)، إلا أن ذلك فيما يبدو كان مجرد تقليد فارغ المضمون، ربما يعكس خلطا مع مدينة *Justiniana prima*.

ويظهر التاريخ المتأرجح للمندوبية محاولات البابوية لتأكيد مزاعمها في مناطق كانت مستقلة أو منفتحة على تأثيرات أخرى. إلا أنها لم تبق بهذه الصيغة في الغرب، ومع اضمحلال البنية المطرانية وعقد المجامع الكنسية لم تعد تمتلك أساسا عمليا. وفي الشرق واصل النمو السياسي والديني تطوره المستقل، ولذلك لم يكن لمندوبية البابوية إلا تأثيرا عرضيا ومؤقتا ولم تغدو عنصرا بنيويا دائما في تنظيم الكنيسة.

التنظيم الأبرشي

تعني كلمة *parchia* في الأصل مجتمع المدينة الذي يتزعمه الأسقف. وكانت المجتمعات الريفية في البداية تُسمى *diocesis*؛ وكانت وحدات إدارية للكنائس الأسقفية المحلية. ومنذ نهاية القرن الخامس صار المصطلحان يُستخدمان بالتبادل، ومنذ القرن السادس بدأ استخدام كلمة *parchia* بمعناها الحديث. وفي القرن السابع صارت كلمة *diocesis* تعني أبرشية الأسقف. وتغير

المفاهيم هذا يشي بتغير الحياة الدينية في الأبرشيات. حيث لم يعد الأسقف يمثل سلطة مباشرة على المجتمعات المستقلة.

وفي القرن الرابع كانت معالم التنظيم الأبرشي المستقبلي ظاهرة بالفعل داخل الكنائس المطرانية الكبرى للعصر القديم المتأخر (روما والإسكندرية وقرطاجة). وفي أسبانيا حوالي ٤٠٠م لم تكن الكنائس في *castella* أو *vici* أو *villa* شيئا غير مألوفا. ولم تكن هناك كنائس أبرشية بالضبط، بل كنائس وفرت تقريبا خدمات منتظمة دون امتلاكها أكليروس مقيم بشكل دائم للوفاء بالواجبات الدينية. وإن كانت قد ضُمت أحيانا داخل كنائس أبرشية في القرن السادس.

وفي جنوب غالة تأسست الكنائس على ما كان قبلا مراكز دينية وثنية، وفي القرون اللاحقة اقترن النظام الأبرشي بعملية التنصير المتواصلة، وإن ظل التقسيم المنتظم للأسقفية إلي أبرشيات غير موجودا حتى بداية القرن السابع.

وفي انجلترا القرن السابع أمكن للكنائس المحلية التواجد بشكل متناثر عبر سائر البلاد، لكن دون قساوسة محليين مقيمين. وعوضا عن ذلك كانت أشبه بدور متواضعة للوعظ *oratoria*، أو مجرد صلبان ضخمة نُصبت في أماكن بارزة بغية الحفاظ على الصلاة والعبادة الخاصة في المناطق الريفية. وكان لـ"الكاهن" أهمية قصوى للمجتمعات الدينية، التي كانت أحيانا تتبع أحد الأديرة الكبرى كأديرة وايتباي Whitby وباكينج Barking وويرماوث Wearmouth. والتي كانت تضلع غالبا بالمهام الرعوية في المناطق الريفية.

وفي القرن السابع صارت شبكة الأبرشيات المحلية أكثر قوة. وتطور تنظيمها ببطء من الجنوب للشمال. وتلقت انجلترا ومنطقة شرق الراين على السواء أول تنظيماتها الأبرشية المميزة في القرن الثامن. ويبدو أن الشخصية الجوهرية في هذا التطور كان كايساريوس الأرليسي Caesarius of Arles، الذي دعم من مركز الكنائس المالي في المناطق الريفية بعد أن سُمح لها بمناشدة دعم الكنائس الأسقفية في حالات الطوارئ الملحة. كذلك منح حق التبشير لأكليروس الريف وشجع على تأسيس مدارس محلية لتعليم الصبية الصغار طرائق الأكليروس.

وأدى تزايد عدد كنائس الريف في القرن السادس إلي تحديد دور القس وتثبيت امتيازاته. ففي عام ٥٠٦م أكد المجمع القوطي الغربي في أجدي Agde على ضرورة ألا تُقام احتفالات ومراسم الزفاف إلا في الكنائس الكاتدرائية أو الأبرشية. وفي النصف الأول من القرن السادس عكست المجامع الفرنجية بشكل غير مباشر زيادة في عدد الكنائس الأبرشية، ومنحتها ذات حقوق الكنائس الأسقفية، خاصة مشاركتها في الاحتفالات الطقسية الأكثر أهمية. ولاحقا لم تعد تظهر تنظيمات وترتيبات من هذا النوع، الأمر الذي يدفع المرء إلي استنتاج وجود عدد كاف الأن من رجال الدين في المجتمعات الريفية. الأمر الذي ربما اختلف في أسبانيا، التي افتقرت فيما يبدو إلي هذه الكفاية، الأمر الذي اضطر كثيرا من القساوسة إلي رعاية كنائس عديدة في أيام الآحاد بسبب عدم امتلاكها أكليروس دائم خاص بها.

المجامع والمجالس الكنسية

كان مجمع نيقية قد قرر في عام ٣٢٥م ضرورة أن تعقد كل ولاية مجلسين كنسيين في السنة يحضرهما كافة الأساقفة برئاسة المطران، وكان من المفترض أن تناقش هذه المجالس مختلف القضايا المتعلقة بالنظام والطقوس وشرعية انتخاب الأساقفة وبنية الأسقفية أو تقسيماتها.

وفي الوقت الذي كانت المجالس الإقليمية في الشرق فاعلة تماما، لم تكن البنية المطرانية قد تطورت على هذا النحو الكامل في الغرب، ومن ثم لم تحرز ذات المستوى من الأهمية، خاصة في إيطاليا التي لم تظهر فيها هذه البنية مطلقا. وسواء كان هذا المستوى الأدنى من الاجتماع الكنسي قد أُستقي من نموذج علماني أم لا، فثمة أوجه تشابه في الأسلوب الذي يُنظم به عمله. وتمثلت أكثر صيغ المجالس الكنسية تطورا، والتي شملت عدة أقاليم، في مجمع كنيسة شمال أفريقيا، الذي ينعقد مرة سنويا بحضور ثلاثة ممثلين ينتخبهم المجلس الكنسي المحلي لكل ولاية. وقد حظيت قرطاجة برئاسة هذا المجمع الذي يتعاطى مع شئون كنيسة أفريقيا بأسرها.

وقد حظي مجلس روما الكنسي بمكانة خاصة نظرا لكونه يجمع كافة أساقفة إيطاليا. وفي هذا المجلس كانت المكانة القوية والسلطة بعيدة المدى لأسقف روما من الأمور الواضحة تماما، وإن

تعاطى المجلس أيضا مع أمور أثرت في مناطق أولية أخرى من السلطة الكنسية. فالقرارات المتخذة فيه غالبا ما كانت ذات أهمية للكنيسة بأسرها. كذلك عقدت ولايات مهمة كميلان وأكيويليا ورافنا مجالس مشتركة جمعت ولايات عديدة، وصار ذلك لاحقا الصيغة الاعتيادية للقاءات الكنيسة.

وفي غالة لم يكن في الإمكان تأسيس موقع كنسي ذو أفضلية في عقد المجالس الكنسية. ذلك لأن مفهوم وجود سلطة تعلو المستوى المطراني كان قد اضمحل بالفعل (رغم الدعم البابوي)، ومن ثم كان للقاءات كنيسة أوائل القرن السادس ما يشبه الطابع "الأهلي": وهكذا كانت أجدي Agde مقرا لمجالس القوط في الجنوب وإيباون Epaon للبرجنديين وأورليان للفرنجة. وفيما بعد، لم يعد ثمة مجمع واحد في فرنجيا لسائر الأراضي الفرنجية، بل مجالس لكل من الممالك الفرنجية (*Teilreiche*)، وعلى هذا الأساس ارتكز وعى أو أفق الكنيسة.(٨) ولم يكن هناك نوع من تطور العلاقة القوية مع روما، فلا البابا يُذكر في اللقاءات، ولا اهتمام بملاحظة المشكلات التي واجهتها كنيسة القوط الغربيين أو الأنجلوسكسون، وإلي حد ما ظل النمط التشريعي الثري للمجامع الأسبانية غير معروفا كلية في فرنجيا.وفي المجامع الفرنجية كانت مسألة الممارسات الدينية تُناقش دوما لأنها لم تُحسم بشكل كامل ولأنها سببت إشكاليات اجتماعية وانضباطية.

وفي انجلترا استهل ثيودور أسقف كانتربوري فترة من نشاط المجامع الكنسية الكثيف، بدأ بمجمع هيرتفورد Hertford في عام ٦٧٣م. وكان هدف ثيودور يكمن في تأسيس البنية الأساسية للكنيسة الإنجليزية. ومن ثم كانت الموضوعات التي تمت مناقشتها تتعلق نمط الحياة ورفاهة الإكليروس الروحية وسلطات منصب الأسقف وطبيعة الأديرة وقضايا الزواج، وفوق هذا وذاك الإشكالية المستعصية لحدود الأسقفيات. وكان نفوذ ومشاركة السلطات المدنية مشكلة كبرى للمجامع "الأهلية". فمنذ هيرتفورد كانت المجامع في انجلترا "دون ملك"؛ رئيس الأساقفة هو رئيسها. معتبرة السلطة التي يملكها الملوك أفضل سبيل لتجنب الفوضى السياسية. وثمة اتفاق عام بين المؤرخين على أنه مهما كانت السلطات التي ربما حازها أي زعيم أنجلوسكسوني

(٨) Pontal (1986), pp.113-68.

(*bretwalda*)، لم تكن هذه السلطات تتضمن سلطة عقد المجامع أو رئاستها عبر سائر أنحاء انجلترا.

وفي العصر الروماني المتأخر كان المجمع الكنسي ينعقد بإرادة الحاكم وكان لهذا مضماين تتعلق بمحتواه وشكله.(٩)وقد مارس كلوفيس ملك الفرنجة (٤٨١-٥١١م) هذا الحق الإمبراطوري في مملكته. وعندما دعا إلي عقد مجمع في أورليان في عام ٥١١م كان الأمر لا يعدو من وجهة نظر الكنيسة أكثر من إجراء يتفق مع العرف. وتم الاعتراف ب "نطاق السلطة الكهنوتية" *mens sacerdotalis* للملك، بل وأعُلنت أيضا في أعمال المجمع. ومن خلال ذلك صار الملك شخصا مقدسا وصاحب حقوق كنسية. ومع اضمحلال السلطة الميروفينجية في أواخر القرن السابع، آل نشاط المجامع الكنسية الفرنجية إلي الزوال لا لشئ إلا لأن تنظيمه كان بيد الملك وحده.

وكانت مكانة الملك في الكنيسة الأسبانية قد صارت أكثر قوة منذ مجمع طليطلة في عام ٥٨٩م. فقد كان عقد المجامع وتقرير موضوعات مناقشتها وإسباغ القوة القانونية على قراراتها أمورا تدخل ضمن حقوق وواجبات الملك. وهكذا صارت المجامع في أسبانيا أكثر شبها بالاجتماعات الإمبراطورية القديمة. وراحت تدعم زعامة الملك عبر تأسيس نظام قانوني لتداول السلطة. ولم تجعل من ملك القوط الغربيين مجرد ضامن لأسلوب الحياة المسيحية فقط، بل صار أيضا مرتبطا بروح الجماعة المسيحية عند ممارسته سلطته. وكانت تلك هي عناصر المجامع الأسبانية في القرن السابع، ومن هذا المنظور كانت أكثر اللقاءات الكنسية تطورا في الغرب.

الإكليروس

كان لدى الكنيسة منذ القرن الرابع إيمانا راسخا بضرورة وجود منزلة كهنوتية مستقلة ذات مراتب مختلفة. وفي القرن الخامس صار ثمة تمييز بين كبار الأكليروس *clerici superioris* والأكليروس الأدنى *inferioris ordinis*. بحيث ضُمن الأساقفة والقساوسة والشمامسة في الفئة

(٩) غالبا ما كان البابا يُمثل من قبل مندوبيه ويُبلغ بنتائج المفاوضات. وبأي حال، فإنه بعد ليو الكبير (٤٤٠-٤٦١م) حاول البابوات مرارا مراجعة قرارات المجامع.

الأولى وباتت رسامتهم تتم بيد الأسقف حصرا. واعترفت الدولة بمكانتهم الخاصة. إلا أن وضع صغار الأكليروس لم يتحدد بمثل هذا الوضوح. ويعد مساعد الشماس ومساعد الكاهن والمعوذ وبواب الكنيسة والمرتل(١٠) أكثر هؤلاء ذكرا في المصادر. ولم تُوجد هذه الرتب في كل وقت أو في كل مكان؛ بل أن ثمة خلاف حول الطبيعة الروحية لبعض هذه الوظائف.

وقد نُظر إلي وظيفة المرتل lector بوصفها الخطوة الأولى في السلك الإكليركي وغالبا ما شغلها الصبية. وارتبطت بتلاوة وإنشاد المزامير أثناء القداسات. وفي الوقت الذي شكل المرتلون في روما جوقة منشدي القداس، تم الفصل بين المغنيين والمرتلين في الشرق. واحتل منشد المزامير *psalmista* المذكور في مجموعة "قوانين الكنيسة القديمة" *Statuta Ecclesiae Antiqua* مرتبة أدنى بحيث كان تابعا للمرتل. وعادة ما تطلبت وظيفة المرتل تعليما جيدا، خاصة وأن ذلك كان غالبا متطلبا للتدرج في الرتب الأعلى.

وليس من اليسير الكشف عن طبيعة اختصاصات وظيفة بواب الكنيسة *ostiarius*. ففي العصر الروماني المتأخر كانت تمثل مرتبة إكليركية، لكنها لم تعد كذلك في القرن السادس. بل ولم يعد لها ذكر بعد مجمع ترولانوم Trullanum (٦٩٢م). وكانت مهمة هذا الموظف الإشراف على جماعة المصلين خلال الطقوس، كما جرى العرف على تسليم مفتاح الكنيسة له خلال رسامته.

أما المعوذ exorcist فقد شغل وظيفة إكليركية دون تلقى الرسامة. فقد كانت القدرة الخارقة الممنوحة له من الرب هي المقوم الأساسي لوظيفته، التي تضمنت الاعتناء بالمتنصرين الجدد والمصابين بالصرع *energumeni*. وبأية حال لم تكن وظيفته من الوظائف ذات الأهمية القصوى، بل كانت نادرة بالفعل في القرن السادس ويبدو أنها قد اختفت بعدئذ بفترة قصيرة.

ورغم المسمى اليوناني لوظيفته، نادرا ما كان لمساعد الكاهن *acolyte* ذكر في الشرق. أما في الغرب فقد اضطلع بالأعمال الخيرية والقيام بخدمات الأسرار المقدسة (كحمل خبز القربان

(١٠) شخص مهمته تلاوة فصول من الكتاب المقدس خلال القداس. (المترجم)

المقدس). وكان هناك اثنان وأربعون مساعدا في روما، ومن ثم ربما عمل كل ستة منهم مع أحد الشمامسة. كما يظهر هؤلاء في مصادر غالة من عصر كايساريوس الأرليسي Caesarius of Arles.

وكانت وظيفة مساعد الشماس قد انفصلت عن وظيفة الشماس في القرن الرابع. وليس من السهل تبين طبيعة مهمته في كل مكان. ففي روما يبدو أنهم عملوا كمساعدين للشمامسة السبعة لكنهم انسحبوا تدريجيا من المشاركة في الخدمات الدينية لقاء الاضطلاع بمسئوليات في إدارة أملاك الكنيسة.

ومن الصعب غالبا التمييز بين وظيفتي الشماس والقس. إذ يظهر الشماس غالبا كمستخدم مباشر لدى الأسقف، بل وأحيانا كممثل له في الشئون المدنية. وتضمنت مسئولياته إدارة أملاك الكنيسة وكذلك اختيار المرشحين للرسامة الكهنوتية. وغالبا ما كانت مكانته أهم وأعظم من مكانة القس. وفي روما، منذ نهاية القرن السادس، شكل الشمامسة جماعة من سبعة رجال يتزعمها رئيس الشمامسة. وقد صار أولئك الرجال أكثر رجال الإكليروس أهمية في الأسقفية بعد الأسقف.

وفي الشرق كان للشماسات أهمية خاصة. وكان يتم اختيارهن ممن بلغن الأربعين على الأقل سواء من العذاري أم الأرامل. وكان يتم إقرارهن بمباركتهن بالأيدي أو عبر الصلاة. ولم يكن مسموح لهن دخول منطقة الأسرار المقدسة؛ وإن اضطلعن بتهيئة النساء لتلقى المعمودية ورعاية الناس خلال فترات الأوبئة فضلا عن كونهن قناة للاتصال بالإكليروس.

ومنذ القرن الرابع ثارت خلافات حول الاختلافات بين القس والأسقف. وفي البداية كان ذلك يكمن في سلطة رسامة الكهنة. ففي أوائل القرن السابع احتفظ إيذيدور الإشبيلي بكونه "كاهن" *scerdotes*، إذ لم يكن ثمة تمييز بين القساوسة والشمامسة، وإن كان القساوسة غالبا ما أشير إليهم بالفعل في القرن الخامس كـ "كهنة ثانويين" *secundi sacerdotes*. ولم يكن القس

يمارس سلطة التعميد وتولي سر القربان المقدس إلا عند اضلاعه بكنيسته الخاصة، وإن لم يسمح له دوما بالوعظ والتبشير.

وظهرت وظيفة رئيس القساوسة في غالة، والتي اقتضت مسبقا وجود عدد من القساوسة الفاعلين داخل إحدى الكنائس.(١١) وكان مسئولا فقط عن الرفاهة الروحية للأبرشية، خاصة الإشراف على نمط حياة غيره من إكليروس الأبرشية. وغالبا ما شغل العلمانيون هذه الوظيفة في القرن السابع، كما يظهر في قرارات المجامع الصادرة لحظر ذلك. ويبدو أن الفائدة الحقيقية التي وفرها العلمانيون الأقوياء في تمثيل الإكليروس في ساحات المحاكم لعبت دورا ما في جعل العلمانيين يبدون أكثر ملائمة للاضطلاع بهذا الدور. غير أن هذا النوع من رؤساء الأساقفة العلمانيين اختفى ثانية في القرن الثامن، الذي ربما كان مرحلة تمهيدية في تطور وظيفة محامي الكنيسة، العلماني الذي كان ثانية ممثلا قانونيا للكنيسة.

وفي أسبانيا كان لكل كنيسة أسقفية رئيس قساوسة مهمته إدارة ثلث دخل الكنيسة وتوجيهه في الأغراض الدينية. وفي القرن السابع مُنح حق تمثيل الأسقف في المجامع، الأمر الذي كان يعني بوجه عام أنه حظى بمرتبة متقدمة على رئيس الشمامسة.

وفي انجلترا تواصل الاتجاه إلي اختيار إكليروس الكاتدرائية من الأديرة. ومن ثم جاء أغلب رجال الدين من الأديرة الكاتدرائية. حيث كانت الفكرة السائدة أن أولئك الذين يعيشون أرقي الدرجات الممكنة من النقاء والتنسك هم وحدهم من يمتلكون القدرة على توفير الخلاص.

وفي الأصل كان من المفترض أن يثبت رجل الدين نفسه في أولى درجات الوظائف الكنسية قبل أن يتبوأ الوظيفة الأعلى. ولم يكن ثمة معيار محدد لسن الرسامة، وإن كان همنك حد أدنى من السن.(١٢) وكانت مؤهلات شغل وظيفة داخل الكنيسة تعتمد أولا على سلامة البدن، فعادة ما أُقصى أصحاب العلل الظاهرة والمتخلفون عقليا ومرضى الصرع من الرسامة الكهنوتية.

---

(١١) The Council of Tours (567), c.20، الذي يتحدث عن *Archipresbyteri vicani*.

(١٢) كان من المفترض ألا يقل سن مساعد الكاهن ومساعد الشماس عن ٢١ سنة، وألا يقل سن الشماس عن خمس وعشرين سنة، والقس عن ثلاثين سنة، والأسقف ما بين الخامسة والأربعين والخمسين.

كذلك أُشترط التمتع بالخلق والإيمان القويم، ولهذا أُستبعد المتنصرون الجدد والمنحرفون عن العقيدة. كذلك نُظر إلي المتسلقين والانتهازيين ومثيري المشكلات بوصفهم غير لائقين لشغل أية وظيفة داخل الكنيسة. إلا أن هذه المعايير غالبا ما أُهملت، كما تُظهر كثرة الشكاوى من رسامة متضعين *indigni*. وربما كان قبول العبيد والأقنان والمحررين أمرا مثيرا للجدل بسبب دونيتهم الاجتماعية في العصر الروماني المتأخر وأوائل العصور الوسطى. كما كان ثمة تحفظات على رسامة من اضطلع قبلا بوظيفة مدنية ممن يمكن اتهامهم بإراقة الدماء والمشاركة في الاحتفالات الوثنية، وإن كانت هذه التحفظات قد اختفت في القرنين الخامس والسادس الميلاديين، باعتبار أن انتقال المرء إلي الرتب العليا للأكليروس تعني ضمنا رفضه لسيرته العلمانية.

ورغم أن القاعدة الأساسية في التعيين في أية وظيفة في الكنيسة هو اختيار الإكليروس والشعب، إلا أنه عند انتخاب الأسقف لم يكن للشعب سوى حق الهتاف والتصفيق في وقت تزايد تأثير ونفوذ كبار العلمانيين. وغالبا ما يكون القرار الأخير للأساقفة والمطارنة المجاورين. كما حظي الحاكم الجرماني بنفوذ كبير للغاية في الأمر خاصة وأن للأسقف سلسلة من المسئوليات تجاه الملك. وبصرف النظر عن اختيار الأسلاف لخلفائهم (غالبا من بين أقاربهم)، كان للتدليس والخداع والسيمونية دورا في الاختيار. كذلك كان الانتخاب والرسامة يحدثان أحيانا عبر المؤامرات وانتفاضات العامة التي يصير فيها الرأي العام *vox populi* معادلا لصوت الرب *vox Dei*. وكانت الرسامة تتم دوما خلال الاحتفال بسر القربان المقدس. إذ كان لابد من ترسيم الأساقفة أيام الآحاد، والقساوسة والشمامسة في سبت النور أو السبت السابق على أحد القيامة.

وقد نُظر إلي المعرفة اللاهوتية الرعوية بوصفها متطلبا روحيا لأية وظيفة كنسية. وفي البداية كان التدريب وفق النمط الكلاسيكي والعلماني، إذ كان ثمة افتقار لتعليم لاهوتي ذي شأن. وتنص "قوانين الكنيسة القديمة" *Statuta Ecclesiae Antiqua* على ضرورة أن يكون للمرشح لمنصب الأسقف تاريخ في تفسير الكتاب المقدس فضلا عن اتسامه بالحصافة ومعرفة القواعد الكنسية وقبول حقائق الإيمان الأساسية. إلا أن هذه المقومات صارت مهملة في القرن السادس؛ فلم يعد ثمة تدريب حقيقي، كما لم يعد لهذه المقومات أهمية كبيرة في جدول أعمال المجامع

الكنسية الفرنجية. وبعامة كانت القاعدة الأساسية أن يمضي العلمانيون الراغبون في أن يصيروا قساوسة وأساقفة عاما على الأقل في دراسة نظام الكنيسة. فقد اشترط كيساريوس الأرليسي Caesarius of Arles ضرورة قراءة الشماس للكتاب المقدس أربع مرات؛ بينما أبدى الأسقف ماجنيريش التريري Magnerich of Trier سعادة لقراءته مرة واحدة. كذلك اكتفت قرارات المجامع في القرن السادس بالإلمام بالقراءة والكتابة. وكثيرا ما حُث الشمامسة والقساوسة على التغلب على نقائصهم.

ولوقت طويل لم تكن الخلافات اللاهوتية ممكنة في الغرب. فقد ظلت المعرفة باللاهوت متواضعة حتى مع بلوغ أعلى درجات سلم الوظائف الكنسية.(١٣) ومن أجل إتاحة بعض الإعداد بدأ تأسيس مدارس للإكليروس في القرن السادس، رغم صعوبة وصفها بكونها مؤسسات بما تحمله الكلمة من معنى. ولذا صدرت قرارات من مجامع القوط الغربيين بضرورة تدريب المرتلين الصغار على معرفة المبادئ الكنسية في منزل الأسقف. وفي غالة طرح كايساريوس الأرليسي اقتراحا مماثلا لقساوسة المناطق الريفية من أجل تطوير قدرات الصبية المحليين. ولم يكن ثمة أساقفة يتمتعون بقدر من التعليم الأدبي إلا في أسبانيا خلال القرنين السادس والسابع. حيث تم تنشئتهم في المدارس الديرية حيثما تلقى القساوسة "كتاب الطقوس" *libellus officialis* من الأسقف. ولم يكن من المفترض أن يحصر الإكليروس نفسه في الكتب؛ بل كان عليهم معرفة المزامير والتراتيل وطقوس التعميد ظهرا عن قلب.

وقد أُقترحت قواعد خاصة لضمان وتأمين السمة الأخلاقية للإكليروس. حيث حُظر عليهم الاشتغال بمهن معينة، كالاشتغال في السلع والأملاك أو الترافع في المحاكم أو إقراض المال أو العمل في وظيفة عامة. كما لم يُسمح لهم بامتهان المسرح أو بممارسة التنجيم أو السحر. والواقع أن الصعوبة البالغة في الإنفصال عن المحيط الاجتماعي تظهرها أوجه حظر أخرى في القرنين السادس والسابع؛ كحظر المقامرة وحمل الأسلحة وامتلاك الصقور وصيد الكلاب وزيارة الدور العامة أو

---

(١٣) Scheibelreiter (1983), pp.100-1.

التجول في ثياب زاهية فخمة.(١٤) ولم يكن يُسمح للقساوسة والأساقفة بالخروج في رحلات إلا بمرسوم أسقفي (*literae formatae*). كما لم يُسمح لهم بالعيش مع العلمانيين إلا بتصريح مماثل.(١٥)

وقد طغت مشكلة التبتل على تشريعات المجامع الكنسية. إذ لم يكن مسموحا لكبار رجال الدين الزواج منذ القرن الرابع. فقد فرض البابا ليو الكبير التبتل على كافة المراتب الكنسية التي تعلو مساعد الشماس. وكان التبتل ضمان كي لا يحظى موظفو الكنيسة بورثة، خاصة وأن الأخيرين قد يشكلوا خطرا على أملاك الكنيسة. وفي بابوية جريجوري الكبير لم يُفرض على الأشخاص الذين صاروا من كبار الإكليروس تطليق زوجاتهم، لكنهم أُجبروا على العيش في عفة تامة. وفي فرنجيا امتد نذر العفة الكاملة إلي مساعدي الكهنة والمعوذين وأُجبرت زوجاتهن على الالتزام به. كما لم يُسمح للأرامل بالزواج ثانية.(١٦) ومع ذلك يبدو أنه حتى القرن السادس كان الأسقف المتبتل أمرا بالغ الندرة. بل وكان يُطلق على زوجة الأسقف الصيغة اللاتينية المؤنثة للقب "أسقف" *episcopa* وغالبا ما اضطلعت بدور مهم في إدارة الأسقفية. صحيح أنها اضطلعت في الأساس بالأعمال الخيرية، إلا أنها شاركت أيضا في تزيين وزخرفة كنيسة الأسقف. وقد نص مجمع تورز (٥٦٧م) على وجوب خدمة الأكليروس لأسقفهم غير المتزوج، كما أشار إلي نساء تولين وظيفة القس *presbytera* والشماس *diaconissa* ومساعد الشماس *subdiaconissa*.(١٧) وقد وجدت سائر هؤلاء النساء المتزوجات قبولا مجتمعيا وإن لم يُسمح لهن بالعيش في بيت الزوجية.

وقد أحدث تحول الأكليروس الأريوسي إلي الكاثوليكية مشكلات جديدة فيما يخص التبتل. حيث رغب هذا الأكليروس في مواصلة علاقاته الزوجية الكاملة في السلك الكهنوتي

---

(١٤) Riché (1962), pp.324-35; Scheibelreiter (1983), pp.76-91.

(١٥) Riché (1962), pp.336-50; Scheibelreiter (1983), pp.91-8; Heuclin (1998), pp.190-5.

(١٦) II Mâcon (585), c.16. وقد أُستمدت هذه العفة المفرطة من كلمة القديس بولس (I Corinthians 6:5). وإن لم يتعد الأمر كونه مؤقتا: Heuclin (1998), pp.112-14.

(١٧) II Mâcon, *cc*.14 and 20.

الجديد. وقد قرر مجمع طليطلة في عام ٥٨٩م تخفيض رتبة مثل هؤلاء إلي رتبة المرتلين.([١٨]) وفي القرن السابع التمس مساعدو الشمامسة في أسبانيا حق الزواج مرة ثانية. واحتجوا بأنهم لم يتلقوا البركة *benedictio* عند رسامتهم. وهو الأمر الذي أدى إلي دخول هذا الطقس في مراسم الترسيم. وكان ثمة عقوبة قاسية على التسري؛ إذ تقرر في عام ٥٨٩م بوجوب عزل رجال الدين المدانين بذلك وإرسالهم إلي الدير، بينما تُباع المحظية في سوق العبيد. وفي حوالي منتصف القرن السابع بذلت محاولة لفرض قيود على مسألة إنجاب رجال الدين للأطفال (من مساعد الشماس لأعلى) بعد رسامتهم، وحرمان هؤلاء الأطفال من الميراث. وفي ذات الوقت بات من المفترض أن يظل هؤلاء للأبد عبيدا للكنيسة. ويظهر مدى تأثير كنيسة الشرق في هذا الأمر في تشريع مجمع ترولانوم Trullanum في عام ٦٩٢م الذي منح القساوسة حق الزواج.

حقوق الكنيسة

في فترة مبكرة من القرن الرابع اعترفت الدولة بالمكانة الخاصة التي يحتلها الأكليروس داخل الكنيسة. ولاشك في أنه كان لذلك تأثيرا على السلطة القضائية الكنسية. ومع ذلك ، ولوقت طويل، لم تصادف الجهود التي بذلها الأكليروس لإحراز امتياز قضائي *privilegium fori* نجاحا كبيرا. وأخيرا دعم تشريع جستنيان في المتجددات Novels سلطات المحكمة الكنسية، بحيث صارت محكمة القضاء الكنسي بعد عام ٦٢٩م أمرا إلزاميا للأكليروس.

وقد اختلفت مواقف القبائل الجرمانية *leges* فيما يتعلق بالسلطة القضائية الكنسية. فمع القوط الغربيين تنافست المجامع المحلية على شئون القانون المدني ومحاكمه. ومُنح الأساقفة حق إدارة هذه المحاكم. وقد نص مجمع طليطلة الرابع في عام ٦٣٣م على أن القضايا الجنائية الخاصة بالأساقفة هي شأن المجمع الكنسي([١٩])، وهو المبدأ الذي مع ذلك غالبا ما تم انتهاكه في الممارسة العملية. وفي فرنجيا كان للمحكمة الملكية أيضا سلطة قضائية على الأكليروس، لكن جاء مرسوم باريس Edict of Paris في عام ٦١٤م ليمنح الكنيسة السلطة القضائية المدنية على "رجال

([١٨]) III Toledo (589), *c*.3.

([١٩]) ويتوازي هذا مع القاعدة القائلة بأنه على الأسقف في بطريركية القسطنطينية أن يمثل أمام الـ ***Sinodus Endemousa***.

الكنيسة" *homines ecclesiastici*. كذلك كانت قضايا الأكليروس الصغرى *causae minores* تُرفع إلي محكمة الأسقف. ومع اللومبارديين، على الجانب الأخر، كانت تسوية الكنيسة للنزاعات أمرا استثنائيا. وفي الشئون الداخلية أيضا كان الأكليروس خاضعا لمحكمة الملك. بل وعندما يكون أحد الأساقفة هو الرئيس تذهب القضية إلي محكمة مدنية.

وكانت الإجراءات الجنائية ضد أحد الأساقفة تُنظم في البداية وفق القانون الروماني. ومع القساوسة والشمامسة صار ثمة تعاون موجود بالفعل بين السلطات المدنية والكنسية. وكان على صغار الأكليروس المثول أمام محكمة مدنية إذا ما ضُبط أحدهم متلبسا أو قدم اعترافا. وقد أظهر القانون الجرماني تحسينا لتمثيل الإكليروس في المحاكم المدنية عبر إسباغ حماية متزايدة على الشخص (من خلال التعويض أو الفدية *wergild*) والحماية الخاصة لممتلكات الكنيسة.

ولم يكن لتنظيم المحاكم الكنسية نمطا موحدا؛ إذ أُفتقر إلي تحديد واضح للمسئوليات. وكانت المحكمة الأكثر أهمية هي المحكمة الأسقفية، التي غالبا ما ترأسها كبير الشمامسة. وكانت القناة الرسمية للتقاضي تتمثل في المجمع المحلي. وكانت الإجراءات أشبه بنوع مبسط من إجراءات التقاضي الرومانية. وإلي جانب هذا النموذج كان للقانون الجرماني أيضا تأثيرا منذ أيام جريجوري الكبير. ولم تكن العقوبات التي تستطيع المحكمة إصدارها محددة بشكل نهائي بعد، إلا أن المبادئ، التي ستتطور لاحقا، كان متفقا عليها. وكانت سلطة إصدار العقوبات مخولة للأسقف والمجمع والبابا، الأمر الذي أحدث نوعا من الصراع نتيجة تنافس هذه السلطات.